الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١١
المعقودة يوم الجمعة
١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

DEC 16 1991
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

الرئيس : السيدة غويكوتشيا (كوبا)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية)
(الرئيس)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.11
29 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56643 ٣٢٣٤د(٩١)

نظرا لغياب رئيس اللجنة ، تولت السيدة غويكوتشيا ، نائب الرئيس رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع) (A/46/3 ، و A/46/6/Rev.1 ، و A/46/7)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/46/16 و Add.1 ، و A/46/173 ، و A/46/330)

١ - السيد الياشيف (اسرائيل) : قال إن نفقات الامم المتحدة ينبغي الحد منها بقدر الإمكان من خلال تنقيح ورصد البرامج القائمة وإلغاء البرامج والانشطة الحدّية أو غير الفعالة ؛ وإنه يشارك اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما تشعر به من قلق إزاء تنظيم ومراقبة الاموال الخارجة عن الميزانية .

٢ - والامم المتحدة قد تعرضت للاستغلال من قبل بعض البلدان في إطار ما تشنه من حرب سياسية لا هوادة فيها ضد اسرائيل ؛ ومن ثم ، فإن اسرائيل لا تستطيع الموافقة على رصد أموال ما في ميزانية الامم المتحدة لمثل هذه الاغراض . فتلك الاموال الهائلة ينبغي تكريسها ، بدلا من ذلك ، من أجل تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على الفقر بالبلدان النامية . ومن الواجب علينا ، عشية عقد مؤتمر دولي للسلم ، وانطلاقا من روح عصر جديد يتسم بالتعاون فيما بين الدول الاعضاء من أجل بلوغ اتفاق عام بشأن الميزانية ، أن نبذل الجهود اللازمة للإحجام عن الموافقة على اعتماد موارد ما أو اتخاذ قرارات ما من شأنها أن تضر بعملية السلم في الشرق الاوسط . والاطراف المعنية ينبغي لها أن تجري مفاوضات مباشرة من أجل بلوغ حلول بناءة .

٣ - واسرائيل تضطلع ، رغم محدودية مواردها ، بتعاون إنمائي ثنائي مع الكثير من الدول الاعضاء بآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بغية تحسين الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم ؛ مما يشكل هدفا من الاهداف الاساسية لدى الامم المتحدة ، ومن المأمول فيه أن تعطى الاولوية اللازمة للانشطة الاقتصادية والإنمائية .

٤ - كونت دي مارشانت ودي انسمبورغ (هولندا) : تحدث باسم الدول الاثنتى عشرة أعضاء الاتحاد الأوروبي ، فشدد على أهمية تمويل الاعتمادات المرصودة . وقال إن مناقشة الميزانية لن تكون لها أي نتيجة فعالة في حالة امتناع ثلثي الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها بسداد اشتراكاتها المقررة الى الميزانية وإلى عمليات حفظ السلم ، على نحو عاجل وكامل . وموقف تلك الدول جدير بالسخرية الى أقصى حد حيث أنها قد أيدت رصد هذه الاعتمادات .

٥ - والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ قد وضعت على أساس قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٥٥ بشأن مخطط الميزانية . والهدف الأساسي من هذا المخطط هو إشراك الدول الاعضاء في عملية الميزانية في مرحلة أكثر تبكيرا . ومن الاهمية بمكان أن تكون هناك ثقة في هذا المخطط وأن يكون هناك احترام بالتالي للمستوى المحدد فيه .

٦ - والميزانية ينبغي لها ، باعتبارها وثيقة سياسية أساسية ، أن تقيم العلاقة اللازمة بين الاهداف البرنامجية والموارد . ومن ثم ، فإن الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة يتعين عليها أن تعكس تلك الأولويات الواردة في الميثاق ، وأن تعطي الجمعية العامة ما تحتاج إليه من معلومات بغية البت فيما إذا كانت الموارد المطلوبة والتغييرات المقترحة من شأنها أن تمكن الأمين العام من بلوغ الاهداف المحددة .

٧ - والدول الاثنتا عشرة قد درست بعناية الميزانية البرنامجية المقترحة ، إلى جانب تقريري لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وهما تقريران يكمل كل منهما الاخر ، فتقرير لجنة البرنامج والتنسيق يشمل المضمون البرنامجي للميزانية في حين أن تقرير اللجنة الاستشارية يركز على الجوانب المالية والإدارية . ومن الجدير بالذكر أنه ، على الرغم من التغييرات الطفيفة في شكل الميزانية ومن الاستعداد لتحسين عرض هذه الوثيقة ، يلاحظ أن ثمة مواطن غموض مازالت قائمة ، وذلك فيما يتصل على سبيل المثال بمعدل النمو ، الذي يتوقف على التمييز بين النفقات المتكررة وغير المتكررة التي تأثرت بما أدخل من تغييرات على التعريف . وبالاضافة الى ذلك ، يلاحظ أن الميزانية لا تبين إلا معدل النمو بالقياس الى التقديرات المنقحة للسنة الثانية من فترة السنتين السابقة ، في حين أن المقارنة بين الاعتمادات المبدئية ، بصيغتها الواردة في المخطط ، سوف يؤدي الى نتائج مخالفة . كما أن مشكلة النفقات الاضافية ، التي تشمل تلك النفقات المترتبة على التضخم وتقلبات العملات ، والتي لا يغطيها صندوق الطوارئ ، مازالت مشكلة

(كونت دي مارشانت ودي انسمبورغ ، هولندا)

معلقة . ومن المأمول فيه أن يضطلع بمزيد من التحسين لشكل الميزانية بناء على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية .

٨ - وتوصيات الحلقة الدراسية التقنية المخصصة ، المقترح عقدها ، ينبغي لها أن تمكن الامين العام من وضع مقترحات تتعلق بالمنهجية وبقالب الميزانية ، مما يمكن استخدامه في إعداد ميزانية الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ ، وذلك بعد إجراء الدراسة اللازمة في الدورة السابعة والاربعين . ومن الملائم ، في هذا الصدد ، الاضطلاع في نفس الوقت باستعراض الانظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ، ومراقبة التنفيذ ، وأساليب التقييم . وهذه الجهود تشكل جزءا لا يتجزأ من تلك الجهود الرامية الى تحسين كفاءة وفعالية عملية الميزنة واتخاذ القرار .

٩ - والدول الاثنتا عشرة تشعر بالقلق لأن نتائج السعي لتحقيق الكفاءة غير واضحة في الميزانية البرنامجية ، وأن ثمة اقتراحات ، على النقيض من ذلك ، لإدخال زيادة صافية على عدد الوظائف الشابتة ولإعادة تصنيف بعض الوظائف من أجل ترفيع رتبتها ، وذلك على الرغم من المناشدة الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٥٤/٤٥ والتي تطالب بالتحفظ الى أقصى حد فيما يتصل بالمقترحات المتعلقة بجدول الوظائف . ومن الامور المنطقية ، على أقل تقدير ، أن ينتظر حدوث زيادة كبيرة في الانتاجية بفضل برنامج الابتكارات التكنولوجية . وثمة حاجة ، كما قال الامين العام ، الى الاستمرار في تحسين كفاءة وفعالية الأمانة العامة . ومن رأي الدول الاثنتى عشرة أن الاستمرار على نحو نشط في الاضطلاع بإصلاح اداري أمر مرغوب فيه بل وضروري .

١٠ - ومن بواعث القلق أن الميزانية المقترحة تتسم بتأكيد النمط الحالي لهيكل الأمانة العامة ، بدلا من توفير تقدير حقيقي للأولويات البرنامجية . ومن المؤسف أن عددا ضئيلا جدا من الانشطة هو الذي اعتُبر فائتا لأوانه أو قليلا في مدى أهميته ؛ كما أن المضمون البرنامجي للميزانية المقترحة يماثل ، في الواقع وإلى حد كبير ، ذلك المضمون البرنامجي الوارد في الميزانيات السابقة . وفي الوقت الذي تطالَب فيه الامم المتحدة بالتماس حلول مناسبة لما يستجد من تحديات ، يلاحظ أن ثمة أهمية كبرى لإعادة توزيع الموارد من أجل تحقيق أكبر أثر ممكن . والدول الاثنتا عشرة كان يسعدها أن يكون هناك تبرير أكثر صلابة لعدد من التغيرات التي أدخلت على البرامج الفرعية .

(كونت دي مارشانت ودي انسمبورغ ، هولندا)

١١ - وفي الفقرة ٤٠٠ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/46/16) ، شددت اللجنة على أهمية استعراض استخدام الموارد ، ولاحظت أن الصلة الحالية بين أداء البرنامج وأداء الميزانية غير واضحة ، مما يرجع أساسا الى عدم وجود نظام للمسؤولية والمساءلة بالنسبة لمديري البرامج فضلا عن عدم الصياغة الواضحة لأهداف البرامج لتمييزها عن أنشطة البرامج . وإنشاء مثل هذا النظام سيكون مفيدا للمنظمة ككل وكذلك لعملية الإعداد الداخلي للميزانية .

١٢ - وأثناء تحضير الخطة المتوسطة الاجل والميزانية العادية وبيانات الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية ، ينبغي لمديري البرامج أن يتعاونوا على نحو وثيق مع مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية . كما يجب تعزيز دور مجلس تخطيط البرامج ووضع الميزانية فيما يتصل بعملية الإعداد الداخلي للميزانية .

١٣ - ومن المؤسف أنه قد حدث خطأ ما في عملية إعادة تقدير تكاليف المخطط ، ومن ثم ، فإن حجم صندوق الطوارئ في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ لابد وأن يحسب من جديد .

١٤ - وفيما يخص الحجم الاجمالي للميزانية ، يجدر بالذكر أن الدول الاثنتى عشرة قد لاحظت أن ميزانية الامم المتحدة ربما لم تتعرض لنمو مفرط خلال السنوات العشر الماضية ، عند حسابها وفق المنهجية الحالية ، ومع هذا ، فإنها قد زادت بشكل كبير من حيث قيمتها الدولارية . وفي الوقت الذي تطالب فيه المنظمة بأن تواجه من الالتزامات ما يستدعي توفر دفع جديد الى جانب إدخال تغييرات هيكلية في الامانة العامة ، يلاحظ أن ثمة مجالا للنظر في اتباع أسلوب أكثر دينامية عند تناول تلك القضية الاساسية المتمثلة في نمو الموارد بالنسبة للمجالات ذات الاولوية . وهذا النهج قد يستند الى إيجاد تمييز واضح بين أنشطة الدعم وسائر الخدمات العامة ، من ناحية ، وبين الانشطة الاساسية للامم المتحدة الواردة في الاجزاء من الاول الى السادس بالميزانية البرنامجية المقترحة ، من ناحية أخرى . ونمو الاحتياجات من الموارد فيما يتعلق بالانشطة الواردة في هذه الاجزاء ، بالنسبة للمجالات التي ستؤدي فيها هذه الانشطة الى أكبر أثر مستطاع ، يمكن تحقيقه من خلال إعادة التوزيع عن طريق الاضطلاع باستعراض للبرامج أو من خلال تخصيص أموال اضافية . أما أنشطة الدعم وسائر الخدمات العامة فسوف توضع لها قيود صارمة . وهذا النهج من شأنه أن يمكن المنظمة من الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات الجديدة في السنوات المقبلة .

(كونت دي مارشانت ودي انسمبورغ ، هولندا)

١٥ - ومن الواجب إيلاء مزيد من الاهتمام للتوزيع الداخلي للميزانية . فالنفقات المتصلة مباشرة بالموارد البشرية تشكل ٨٠ في المائة من إجمالي الميزانية ، كما أن الاجور تعد من القضايا الادارية الاساسية التي تواجه المنظمة في الوقت الراهن . والدول الاثنتا عشرة تشعر بالتقدير إزاء ذلك الاهتمام الخاص بالفئة الفنية وما فوقها . واتباع نهج جديد ، يستند الى زيادة الانتاجية ، أمر جدير بالنظر .

١٦ - وفيما يخص توصيات اللجنة الاستشارية ، يلاحظ أن الدول الاثنتى عشرة ترحب بقيام رئيس اللجنة بتقديم المعلومات اللازمة بشأن توزيع التخفيض الشامل البالغ ١٥ مليون دولار حسب وجوه الإنفاق ، مما اقترح في الفقرة ٣٣ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/7) .

١٧ - وبشأن مسألة البرامج والاولويات ، التي نوقشت في الفقرات ٨ الى ١٤ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة ، يلاحظ أن الدول الاثنتى عشرة تؤيد تماما أنشطة صون السلم وصنع السلم ، وهي تعلق أهمية كبيرة على مكافحة إساءة استخدام المخدرات ، والقضايا المتصلة بالبيئة ، وهي تشعر بالحساسية إزاء مشاكل البلدان النامية ، ولاسيما في افريقيا ، كما أن لديها اهتمام خاص بتشجيع وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية .

١٨ - ومقدمة الميزانية تشير إلى عدد من الانشطة الجديدة أو الموسعة ، ولاسيما فيما يتصل بالبرنامج الجديد المتعلق بافريقيا ، وبحقوق الإنسان في الباب ٢٨ . والسرد المنقح الموصى به من قبل لجنة البرنامج والتنسيق والمتعلق بالبرنامج المعني بافريقيا يمثل تحسنا ملحوظا . أما فيما يخص حقوق الانسان ، التي يتوخى منها أن تصبح بمثابة الشغل الشاغل للمجتمع العالمي ، فإنه قد يتوقع أن يحدث نمو جديد في الاحتياجات من الموارد في هذا الشأن .

١٩ - والدول الاثنتا عشرة تؤيد تماما توصية لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتصل بإدخال تحسينات على شكل الميزانية . والشكل المالي - الإداري الحالي ، الذي يتسم بضخامة الحجم ، يقدم كمية هائلة من التفاصيل ، ولكنه لا يتضمن معلومات كافية بشأن أهداف البرامج والموارد اللازمة لتحقيقها . ومن الواضح من تقارير الاداء ، علاوة على ذلك ، أنه بمجرد اعتماد الميزانية ، فإن تنفيذها لا يتفق بالضرورة مع ما ورد في

(كونت دي مارشانت ودي انسمبورغ ، هولندا)

المقترحات . ومن الواجب تحسين عملية اتخاذ القرار على الصعيد الحكومي الدولي ، إلى جانب تعزيز عملية استعراض الميزانية البرنامجية على يد لجنة البرنامج والتنسيق . ووضع وثيقة للميزانية باعتبارها وثيقة سياسية ، مما يتناقض مع الوثيقة الادارية المحضة الحالية ، سوف تكون له أهمية كبيرة في رفع مستوى المناقشات ، كما أنه سيمكن لجنة البرنامج والتنسيق من الوفاء على نحو فعال بالمهمة المنوطة بها في القرار ١٢٣/٤١ . وبعض المؤسسات بمنظومة الامم المتحدة تضطلع بإعادة تشكيل وثائق ميزانياتها ، بناء على طلب مجالس اداراتها ، وعملية إعادة التشكيل هذه قد حسنت من تفهم الاعضاء لمسيرة البرامج .

٣٠ - والدول الاثنتا عشرة تتطلع الى تقرير الامين العام بشأن الموارد الخارجة عن الميزانية ، وهي تشدد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لآثار تلك الموارد بالنسبة للخطة المتوسطة الاجل وكذلك بالنسبة لميزانيات مختلف البرامج .

٣١ - والدول الاثنتا عشرة توافق بشكل عام على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تقرير الامين العام عن منهجية رصد أداء برنامج الامم المتحدة والإبلاغ عنه (A/46/173) ، وهي تؤيد ملاحظة اللجنة الاستشارية القائلة بأن فعالية الرصد تتوقف على نوعية الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية . وهي تشدد في هذا الصدد على أنه ينبغي مراعاة فعالية تكلفة تلك الاجراءات .

٣٢ - والدول الاثنتا عشرة تتطلع الى استعراض الخطة المتوسطة الاجل أثناء الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق . وهي تود أن تعلن ، مع هذا ، أن إعادة صياغة سرد الابواب ليست من مهام اللجنة الخامسة ، بل إنها من مهام اللجنة الرئيسية المكلفة بتناول الجوانب الموضوعية . والهيئات الاستعراضية ، على الصعد القطاعية والاقليمية والمركزية ، ينبغي لها أن تعزز من نوعية أنشطتها الاستعراضية تلك .

٣٣ - السيد دانكوا (غانا) : قال إن الامين العام قد قدم ميزانية برنامجية مقترحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ تبلغ ٧٠٠ ٩٧٧ ٦٣٣ ٢ دولار ، وإن اللجنة الاستشارية قد أوصت بإجراء تخفيضات يصل مجموعها إلى ١٠٠ ٣٨٣ ٤٣ دولار ، أي ١,٧ في المائة تقريبا من تقديرات النفقات التي وضعها الامين العام . والفروق بين هذين الاسقاطين تبعث على بالغ القلق . ورئيس اللجنة الاستشارية قد أكد أن هذه التخفيضات لن تؤثر على مستوى

(السيد دانكوا ، غانا)

الانشطة ، كما أنه أنكر وجود أي صلة كانت بين التخفيضات وبين الموقف السياسي الذي يطالب بالالتزام بالنمو الصفري في ميزانيات الامم المتحدة . ورغم أن الجمعية العامة قد أعلنت ، في القرار ٣١٣/٤١ ، أنها ملتزمة بتحسين كفاءة الاداء الإداري والمالي بالامم المتحدة ، فإنها قد أوضحت أن أية تدابير متخذة في هذا الشأن لا يجوز لها أن تؤثر على تنفيذ البرامج المطلوبة . ووفد غانا يشعر بالتردد إزاء الموافقة على التخفيضات المقترحة من قبل اللجنة الاستشارية ، فهو يعتقد أنها قد تؤدي الى آثار ضارة بالنسبة لتنفيذ تلك البرامج . وهو يتطلع ، بالتالي ، إلى مشاهدة التفاصيل التي ستعرض خلال دراسة مختلف أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة .

٢٤ - وثمة تحسينات قد أدخلت على شكل الميزانية البرنامجية المقترحة ، وخاصة فيما يتصل بزيادة التناظر بين أجزاء الميزانية البرنامجية المقترحة وبين البرامج الرئيسية بالخطة المتوسطة الاجل ، مما مكن من القيام بتقدير مدى صلة توجيهات السياسة العامة الواردة في الخطة بالميزانية البرنامجية المقترحة . وينبغي النظر على نحو جاد في إمكانية نقل البابين ٢١ و ٢٢ إلى الجزء الرابع ، الذي يجب إعادة تسميته "التعاون الدولي في مجال التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية" . ووفد غانا يحث لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية والأمانة العامة على العمل معا من أجل تهيئة تناظر مباشر ووثيق بين الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية المقترحة . والخطة المتوسطة الاجل ينبغي لها أن تحدد شكل الميزانية البرنامجية . ومن الواضح ، في ضوء ما يتسم به شكل الميزانية البرنامجية من مزايا ، أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به من أجل تحسين الإطار نفسه ، أي الخطة المتوسطة الاجل . واللجنة الاستشارية يجب عليها أن تكون أكثر بنائية وتعاونا فيما يتصل بمشاركتها في الجهود الجماعية الرامية الى استحداث عملية ميزنة جديدة .

٢٥ - وأية مناقشة للمنهجية المتعلقة بإعداد الميزانية يجب أن تستند إلى تقدير واضح لغرض ودور وأهمية الصكوك الرئيسية لعملية الميزنة الجديدة ، وهي الخطة المتوسطة الاجل ومخطط الميزانية البرنامجية والميزانية البرنامجية . فالخطة المتوسطة الاجل ، باعتبارها توجيها سياسيا ، تمثل إطارا يتضمن تلك البرامج والاهداف والاستراتيجيات المتعلقة بتحقيق الغايات . والمرفق الاول لقرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ يقول بأن المخطط ينبغي له أن يحتوي على "تقدير أولي" للموارد اللازمة ، ومعدل نمو الميزانية ، وحجم صندوق الطوارئ . والبند ٤-٣ من الانظمة والقواعد التي

(السيد دانكوا ، غانا)

تنظم تخطيط البرامج ينص على أن المقترحات البرنامجية في الميزانية ينبغي لها أن تستهدف تنفيذ الاستراتيجية الواردة في الخطة المتوسطة الاجل . ومن الواضح ، إذن ، أن أهمية الخطة المتوسطة الاجل عند النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة تكمن في التناظر القائم على الصعيد الاستراتيجي ، أي على صعيد الانشطة . والغرض الاساسي للمخطط هو بيان الاحتياجات من الموارد ، متكررة كانت أم طارئة ، وكذلك بيان النمو الحقيقي . فالمخطط ، على حد تعبير رئيس اللجنة الاستشارية ، لا يشكل حدا أقصى أو توجيها جديرا بالاتباع الدقيق .

٣٦ - وفيما يخص المنهجية المتعلقة بإعداد مقترحات الميزانية ، يلاحظ أن مخطط الميزانية البرنامجية يقدم دلالة مرضية عن الاحتياجات من الموارد . والميزانية البرنامجية المقدمة ، البالغة ٧٠٠ ٩٧٧ ٢٦٣ ٢ دولار ، تقل بمقدار ٣٠٠ ٣٢٣ ٣ دولار عن مستوى الموارد المذكور في المخطط ، مما يمثل هامش نجاح يصل الى نسبة قياسية (٩٩,٩ في المائة) في مجال التنبؤ بالموارد . والتنبؤ الدقيق بالموارد في عملية الميزنة الجديدة سيتيح للدول الاعضاء أن توضح مساهماتها المقررة التقديرية في ميزانياتها الوطنية . والامانة العامة خليقة بالثناء على هذا الإنجاز .

٣٧ - وثمة اختلافات قد تبدّت فيما بين المخطط والميزانية المقترحة بشأن مسألة النمو الحقيقي ، فالمخطط يتنبأ بعدم حدوث نمو على الإطلاق ، والميزانية المقترحة تتنبأ بوقوع نمو يصل الى ٠,٩ في المائة . بيد أنه يتعذر ، حتى الآن ، الربط بين المخطط والميزانية المقترحة ، وخاصة فيما يتصل بأغراض وضع السياسات ، إذ أنهما يختلفان في نقطة بدايتهما .

٣٨ - وبالنسبة لإدخال الاعتمادات المنقحة في أساس المواصلة ، يلاحظ أن وفد غانا يوافق على ما قالته اللجنة الاستشارية من أن بعض المفاهيم بحاجة الى دراسة جديدة . فمفهوم "البنود غير المتكررة" ، على سبيل المثال ، له مزيد من الاهمية في حالة الميزانيات السنوية . ومفهوم "الاثر المرجأ" يشير ، كما قيل ، إلى الاجزاء غير المنفقة من الاعتمادات الجديدة ، مثل الوظائف ، والتي أصبحت بمثابة اضافات دائمة للاساس بعد تأخير استمر فترة واحدة من فترات السنتين . وبيت القصيد هو أن هذا البند قد كان يمكن التنبؤ به عند إعداد الميزانية إذ أنه منبثق عن ولاية تشريعية . ومن دواعي البلبلة ، أن يستعاض عن "إمكانية التنبؤ" ب "الاثر" عند إعادة تقييم الاعتمادات المنقحة من أجل تحديد أساس المواصلة .

(السيد دانكوا ، غانا)

٢٩ - والتخفيضات الموصى بها من قبل اللجنة الاستشارية لها صلة وثيقة بالمنهجية . وفي الوقت الذي قامت فيه الامانة العامة باعداد ميزانيتها المقترحة بناء على الاعتمادات المنقحة ، فإن اللجنة الاستشارية قد عمدت فيما يبدو الى تقدير الاحتياجات المالية للمنظمة على أساس النفقات الفعلية ، أو على أساس ما عنَّ لرئيسها أن يسميه "الوفورات" . وينبغي التسليم بأن تقارير الاداء البرنامجي قد أبرزت قدرة الامانة العامة على تنفيذ كافة البرامج المأذون بها مع تسجيل زيادة في الاموال ؛ ومن ثم ، فإنه يجب إيلاء الاهتمام اللائق لدور تقارير الاداء البرنامجي عند الإضطلاع بإعداد الميزانيات البرنامجية . بيد أن اللجنة الاستشارية لم تدرك أن الامانة العامة للامم المتحدة ليست مؤسسة تستهدف الربح ، بل إنها ، إلى حد كبير ، مؤسسة للخدمات ، وإنه لم يصدر عنها أي رد فعل فوري إزاء تلك التغيرات التي طرأت على مستوى مواردها المالية اللهم إلا في حالة تأثير تلك التغيرات على سداد الاجور . ولا شك أن زيادة الموارد لا تؤدي بالضرورة الى رفع مستوى الكفاءة ، ومع هذا ، فلا مراء أيضا في أن تخفيض الموارد بصناعات الخدمة العامة لا يعني تخفيض الكفاءة بشكل ملحوظ . وبقاء هذه المؤسسات ليس مبررا أو تفسيرا لتخفيض الموارد التي توجد لديها حاجة واضحة إليها . ووفد غانا لن يؤيد الاخذ بنهج سياسي محض فيما يتصل بمراقبة النفقات على يد اللجنة الاستشارية . فالاداء الإداري والمالي للمنظمة لا يجوز له أن يصبح لعبة سياسية .

٣٠ - وثمة مفهوم آخر ينبغي تحديده تحديدا قاطعا ، وهو مفهوم المرونة . فالامين العام لديه سلطة إعادة توزيع الموارد داخل أبواب الميزانية . ووفد غانا غير مقتنع بضرورة توفير قدر من المرونة لدى الامين العام يسمح له بإعادة توزيع الموارد بين مختلف أبواب الميزانية ، إذ أن من شأن هذا أن يقوض من الاساس المنطقي للاعتمادات . والاليات والاساليب المختلفة ، القائمة حاليا ، يجب استخدامها من أجل ضمان وجود موارد كافية بجميع أبواب الميزانية البرنامجية .

٣١ - ووفد غانا يحتفظ بحقه في بيان موقفه بشأن المقترحات المتعلقة بجدول الوظائف ، وذلك عند بحثها على نحو مفصل . بيد أنه ينبغي توفير توازن أكثر عدلا في مجال إعادة توزيع وتصنيف الوظائف . فوظيفة أمين اللجنة الخامسة ، على سبيل المثال ، ينبغي أن تكون في الرتبة مد - ٢ في ضوء تلك الواجبات المنوطة بها . ومن الملائم ، أيضا ، أن يعاد تصنيف وظيفة أمين لجنة البرنامج والتنسيق . ووفد غانا

(السيد دانكوا ، غانا)

يعتقد ، مع هذا ، أن الجمعية العامة يتعين عليها أن تقوم بدور ما فيما يتصل بكافة عمليات إعادة التصنيف .

٣٢ - ومما يبعث على القلق ، ما يلاحظ من زيادة النسبة المئوية للموارد الخارجة عن الميزانية التي تستخدم في تمويل الانشطة المتصلة بالميزانية العادية . فهذا الاتجاه يتعارض مع المبادئ والممارسات السياسية السائدة في المنظمة . وإدارة ومراقبة الاموال ينبغي إخضاعهما للتوجيه التشريعي ، مما يمثل خطوة في صالح المانحين ، إذ أن هذا سيشجع على زيادة الوضوح في مجال محاسبة المسؤولين . كما ينبغي ، أيضا ، أن ينظر على نحو جاد في إمكانية توسيع نطاق المادة ١٧ من الميثاق حتى تشمل جميع الانشطة المتصلة بالميزانية العادية .

٣٣ - واللجنة الخامسة عليها أن تناقش الميزانية المقترحة وتوصيات اللجنة الاستشارية ، مناقشة صريحة موضوعية . وفعالية أعمال اللجنة الخامسة سوف تقاس بمدى توفر الموارد المخصصة لتنفيذ البرامج . ووفد غانا مستعد للعمل من أجل القيام ، بتوافق الآراء ، باعتماد ميزانية برنامجية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ تعكس تلك الأولويات التي حددتها الجمعية العامة في الخطة المتوسطة الأجل .

٣٤ - السيد جين يونغجيان (الصين) : قال إنه يعلق أهمية كبيرة على المداولات المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة التي ستصبح ، بمجرد اعتمادها ، بمثابة الصك التوجيهي لأعمال الأمم المتحدة في جميع الميادين خلال فترة السنتين القادمة . ومداولات ومقترحات لجنة البرنامج والتنسيق تشكل أساسا صلبا لأعمال اللجنة الخامسة المتعلقة بالنظر في الميزانية المقترحة .

٣٥ - وفيما يخص إجمالي الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، يلاحظ أن ثمة أهمية لمراعاة حالة الأمم المتحدة الراهنة وتسوية تلك المسألة على هذا الأساس . ودور الأمم المتحدة يتعرض في الوقت الراهن لمزيد من التعزز ، كما أنه يزداد تعقدا ، وذلك في ضوء تطور وتقلب الوضع السياسي والاقتصادي بالعالم . ومن ثم ، فإن رفع مستوى ميزانية المنظمة ، من أجل الوفاء بالتحديات الجديدة ، يعد أمرا معقولا ومفهوما . والميزانية البرنامجية المقترحة قد أعدت ، علاوة على ذلك ، في إطار البرامج المعتمدة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ؛ ومما لا شك فيه أنه

(السيد جين يونفجيان ، الصين)

ينبغي للميزانية الجديدة أن تتضمن من الموارد ما يكفي لتنفيذ تلك البرامج . وفي ضوء هذه الاعتبارات ، يتعين إدخال زيادة مناسبة على الميزانية البرنامجية .

٣٦ - وفيما يتعلق بالتفاوت القائم بين المخطط الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين وبين الميزانية البرنامجية المقترحة ، يلاحظ أن الرقم المقترح في المخطط لا يمثل إلا تقديرا مبدئيا ؛ ولا يجوز النظر إليه باعتباره حد أقصى للميزانية البرنامجية النهائية . ومن المتعذر ، مع هذا ، تجاهل حالات النقص والاختلالات التي تعرضت لها عملية صياغة المخطط والميزانية المقترحة . ووفد الصين يأمل في أن يلتزم الامين العام بتوصيات اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق ، وأن يحسن من المنهجية والشكل عند الاضطلاع بإعداد مقترحات الميزانية البرنامجية في المستقبل .

٣٧ - وثمة ضرورة للقيام بمزيد من الدراسة والترشيد للتكاليف المتكبدة في مجالات شراء الاثاث والمعدات ونفقات السفر والطباعة وسائر التكاليف الادارية . وعند إعداد الميزانية الجديدة ، ينبغي أيضا إيلاء الاعتبار للاعتمادات غير المستعملة والالتزامات غير المصفاة في فترة السنتين السابقة . ووفد الصين يوافق من حيث المبدأ على ما اقترحته اللجنة الاستشارية من إجراء تخفيضات مناسبة في الميزانية البرنامجية المقدمة من الامين العام .

٣٨ - ووفد الصين يشعر بالاغتباط لأن الامين العام قد راعى ، عند إعداد الميزانية ، تلك الاولويات المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٥٥ . بيد أن الزيادة في الموارد المخصصة للبرامج التي تتناول التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية لم تكن زيادة كافية ، بل وهناك منظمات من قبيل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، وهي منظمات ذات صلة وثيقة بتلك الاولويات ، قد تعرضت لتخفيض مواردها . ووفد الصين يأمل في أن تولي اللجنة الخامسة ، في مداولاتها ، الاعتبار الواجب لما أعرب عنه من آراء في هذا الشأن من قبل وفود بلدان نامية كثيرة خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق .

(السيد جين يونغجيان ، الصين)

٣٩ - وفيما يتعلق بالتزويد بالموظفين ، يلاحظ أن الأمين العام قد اقترح زيادة ٨١ وظيفة وإعادة تصنيف ٦٧ وظيفة . وحجم العمل بالأمم المتحدة قد تزايد في السنوات الأخيرة ، ومن المعقول ، بالتالي ، أن يزداد عدد الوظائف . بيد أن الأمين العام يتعين عليه أن يقدم تحليلا لحجم العمل الذي يبرر مثل هذه الزيادة . كما أن ثمة هيئات مختلفة بالأمم المتحدة يمكنها أن تزيد من قدرتها وكفاءتها في مجال العمل ، على نحو محسوس ، نتيجة لما تحقق من تقدم تكنولوجي . ووفد الصين يؤيد ، على هذا الأساس ، توصيات اللجنة الاستشارية التي تطالب بتخفيض عدد الوظائف الإضافية وحالات إعادة التصنيف الوظيفي التي اقترحها الأمين العام .

٤٠ - والحالة المالية للأمم المتحدة مازالت حرجة ، كما ذكر الأمين العام ورئيس اللجنة الاستشارية . ووفد الصين يشارك في مشاعر القلق السائدة في هذا المضمار ، ويهيب بكافة الدول الأعضاء ، ولاسيما تلك الدول التي لديها قدرة متينة على الدفع ، أن تسترشد بروح الميثاق وأن تفي بالتزاماتها على نحو كامل في الموعد المحدد .

٤١ - السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية) تولى رئاسة الجلسة .

٤٢ - السيد سيزاكي (اليابان) : قال إن توقف الصراعات الايديولوجية بين الشرق والغرب ينبغي له أن يعزز من قدرة الدول الأعضاء على التوصل الى توافق في الآراء بشأن المسائل الهامة التي تعنيها جميعا ، وذلك من قبيل البيئة ، والمكافحة الدولية للمخدرات ، وحقوق الانسان ، وتنمية البلدان النامية ، والانتعاش الاقتصادي بافريقيا ، وحل الصراعات الاقليمية ، وتقديم المساعدة الانسانية الطارئة للاجئين والمشردين . وبغية تمكين منظومة الأمم المتحدة من تشجيع التعاون في المجالات ذات

(السيد سيزاكي ، اليابان)

الاولوية ومن الاستجابة لاحتياجات الدول الاعضاء ، يتعين الاضطلاع بتقوية المنظمة وتحسين الخدمات التي تقدمها . وميزانية فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ تخدم هذه الاغراض ، فهي توفر مستوى من الموارد يكفي للوفاء بالاحتياجات القائمة ، كما أنها تضطلع بما هو أهم من ذلك ، فهي تسهم في تعزيز قدرة الامانة العامة وزيادة كفاءتها . ووفد اليابان يؤيد توصية لجنة البرنامج والتنسيق التي تطالب بمضاعفة الجهود المبذولة من أجل زيادة كفاءة وفعالية المنظمة ؛ فقدرة الامم المتحدة على بلوغ أهدافها ومواجهة ما يقابلها من تحديات تتوقف على نجاح هذا المسعى . والميزانية المقترحة من شأنها أن تمكن الامم المتحدة من القيام ، على نحو أكثر نشاطا ، بمواصلة الاصلاحات المنبثقة عن توصيات فريق الثمانية عشر التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٤١/٢١٣ .

٤٣ - والهدف من الإصلاح لا يتمثل في تخفيض أعداد الموظفين وتقليل الموارد المالية ، بل إنه يتمثل في تعزيز الانتاجية والكفاءة ودعم الانضباط المالي والاضطلاع بأمثل استخدام لتلك الموارد الهامة المقدمة من الدول الاعضاء . ومن الاهمية بمكان أن تتوفر لدى المنظمة الشجاعة الكافية للقيام بإعادة توزيع الموارد الكبيرة وتوجيهها نحو المجالات ذات الاولوية ، وهذه مهمة يمكن الاضطلاع بها في إطار عملية الميزنة الجديدة المحددة في قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ . وفي ضوء محدودية الموارد ، يلاحظ أن وفد اليابان يشارك لجنة البرنامج والتنسيق في تشديدها على قيام كافة الهيئات الحكومية الدولية ، عند تنفيذ الميزانية البرنامجية ، بالاضطلاع بأدوارها في نطاق صلاحياتها ووفقا لإجراءات الميزنة الجديدة .

٤٤ - ووفد اليابان يحث الامين العام أيضا على مواصلة القيام ، من خلال الميزانية البرنامجية ، بتنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ ؛ والامين العام يجب عليه بصفة خاصة أن يتابع جهوده الرامية الى : تنفيذ الوصية ١٥ لفريق الثمانية عشر وزيادة انتاجية الموظفين ؛ ووضع أساليب لتحليل حجم العمل يمكن استخدامها في الميزانية ؛ وإنهاء تلك التخمة الدائمة التي تتسم بها قمة هيكل الموظفين وتجديد الملاكات الوظيفية ؛ واستعراض مدى جدوى إدارة الشواغر في تحقيق الإصلاح ؛ ووضع سياسات للموظفين تتسم بالمزيد من الوضوح والتماسك وتستند الى معايير موضوعية في مجالات التعيين وتقييم الاداء والترقية .

(السيد سيزاكي ، اليابان)

٤٥ - وتوزيع الموارد حسب البرامج الرئيسية في الميزانية البرنامجية ينبغي له أن يمكن المنظمة من الوفاء باهدافها وولياتها . وقد كان هناك ، بصفة عامة ، تحسن كبير في عرض الميزانية ، مما أدى الى توصل الدول الاعضاء الى اتفاق بشأن الاهداف والاولويات والمستوى الإجمالي للموارد اللازمة . بيد أنه مازال هناك مجال لإدخال مزيد من التحسينات ، وذلك عند تناول قضايا من قبيل كيفية مراعاة أداء الميزانية عند وضع تقديرات محددة للتكلفة ، وإجمالي مستوى الموارد ، وزيادة أعداد الموظفين ، وتوزيع الموارد فيما بين المجالات ذات الاولوية . والاستمرارية في استخدام المنهجية الحالية عند إعداد الميزانية البرنامجية وعلاقتها بالمخطط مازالت موضع مناقشة . ووفد اليابان يشعر بالاغتباط ، بالتالي ، لما أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق من تنقيح هذه المنهجية . ومن التغييرات المقترحة ، التي تعد من الاهمية بمكان ، التفرقة بشكل واضح بين النفقات المتكررة وغير المتكررة ، واستحداث طريقة ما لقياس النمو . ووفد اليابان ينتظر من الجمعية العامة أن تقوم ، في دورتها السادسة والاربعين بالموافقة على تلك القضايا المنهجية التي حددتها اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق ، إلى جانب توصيات هاتين اللجنتين بشأن النهج الواجب الاتباع عند تناول تلك القضايا .

٤٦ - وثمة تقدير لدى وفد اليابان لما يبذله الامين العام من جهود ترمي الى الابقاء على المستوى الشامل للموارد ، المتعلقة بفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، في حدود المبلغ الإجمالي المبدئي المعتمد في مخطط الميزانية ، ولكن الوفد يشعر بالقلق لان الامانة العامة قد استندت ، عند صياغة ميزانيتها المقترحة ، الى التقديرات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، لا إلى المخطط ، الذي يعد بمثابة الإطار الموافق عليه من قبل الحكومات فيما يتصل بإعداد الميزانية . وقد تسببت الامانة العامة ، بعملها هذا ، في تعويض أهمية المخطط ، كما أنها قد كفلت في الواقع وضع كافة الميزانيات حسب نفس القالب . والمخطط يمثل أداة دينامية لتسهيل الحوار بين الامين العام والدول الاعضاء بشأن المستوى الإجمالي للموارد ، وكذلك لتحديد الاولويات الجديدة التي ينبغي ادراجها في الميزانية البرنامجية . والمخطط لم يفرض إطارا جامدا على أنشطة المنظمة ، وهو من شأنه ، على النقيض من ذلك ، أن يسهم في تحقيق هدف الميزانية البرنامجية ، وذلك في حالة ما إذا كان قائما على حوار نشط ، وهذا الهدف يتمثل في وضع ميزانية تؤدي الى تشجيع استحداث سياسات دينامية من خلال عكس الاولويات المتغيرة لاعمال المنظمة .

(السيد سيزاكي ، اليابان)

٤٧ - ومستوى الموارد ، الذي طلبه الأمين العام ، بالغ الارتفاع ، فهو يزيد بنسبة مقدارها ١٠,٧ في المائة عن التقدير المنقح لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، كما يزيد بنسبة ٤٠,٥ في المائة عن الاعتماد المبدئي لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ . وهذه الزيادة السريعة في فترة قصيرة من هذا القبيل سوف تؤثر بالتأكيد على الدول الاعضاء ، ولاسيما تلك الدول التي تضطر الى شراء "العملة الصعبة" من أجل سداد اشتراكاتها المقررة . وحتى إذا كان النمو الحقيق أكثر انخفاضا عن تلك الزيادة الظاهرية ، فإنه يفرض عبئا متزايدا على كاهل الحكومات ودافعي الضرائب .

٤٨ - وثمة صعوبة في الموافقة على ما قاله الأمين العام من أن النمو البالغ ٠,٩ في المائة بالمعدلات الحقيقية يعد زيادة متواضعة . ووفد اليابان غير مقتنع بأن الأمين العام ليس أمامه سوى قدر ضئيل من المرونة فيما يتصل بالوفاء بالمطالب الجديدة . والميزانية البرنامجية ينبغي لها أن تعكس ، كما ذكرت في لجنة البرنامج والتنسيق ، ذلك المنطلق الذي وضع واعتمد على أساسه المخطط المقترح من قبل الأمين العام ؛ ومن الملاحظ أن الأمين العام قد توقع في هذا المخطط عدم وجود نمو حقيقي على الاطلاق . وبصرف النظر عما إذا كانت الجمعية العامة قد بتت بشكل رسمي في موضوع اعتماد معدل نمو حقيقي صفري ، فإن ثمة صعوبة في تفهم كيفية استخدام المخطط لتبرير وجود معدل يبلغ ٠,٩ في المائة . ويبدو أن المنهجية المتعلقة بصياغة الميزانية تتعارض بشكل كبير على القرار المتصل بالمخطط والذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء .

٤٩ - وإدراج ما يسمى "النفقات غير المتكررة" في كل ميزانية من ميزانيات فترة السنتين من شأنه أن يزود المنظمة فيما يبدو بالمرونة الكافية لمجابهة التحديات الجديدة . وفي حالة إدراج هذه النفقات في الزيادة وفي الأساس المعاد تقييمه والمتعلق بحساب معدل النمو الحقيقي المكيف حسب التضخم وتقلبات أسعار الصرف ، وفقا للممارسات الحكومية والتجارية ، فإن معدل النمو الحقيقي بالميزانية المقترحة كان سيبلغ ٦,٣ في المائة بالنسبة للتقديرات المنقحة المتصلة بفترة السنتين الحالية .

٥٠ - والتخفيض الشامل البالغ ١٣,٣ مليون دولار ، والموصى به استنادا الى استعراض الأرصدة السابقة المنقوصة الاستخدام ، يمثل ٠,٥٦ في المائة من إجمالي الاعتماد المقترح لفترة السنتين القادمة . ومبلغ الـ ١٠ مليون دولار الذي شطب من ميزانية

(السيد سيزاكي ، اليابان)

فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ يشكل بدقة نفس نسبة تلك الميزانية . وفي فترة السنتين الحالية ، يلاحظ أن البيانات المالية المراجعة قد أوضحت أن كل باب من أبواب الميزانية تقريبا يتضمن رصيدا حرا يزيد عن ٠,٦ في المائة من الاعتماد المقابل ، وأن الرصيد الحر البالغ ٢٣,٦ مليون دولار يمثل بصفة عامة ١,٤ في المائة من الاعتمادات . ومن ثم ، فإن التجربة الماضية تبين فيما يبدو أن التخفيض الذي اقترحته اللجنة الاستشارية في الفقرة ٣٣ من تقريرها (A/46/7) لن يكون له أي تأثير في الواقع على أبواب الميزانية . وعلى أي حال ، فإن أي أثر من هذا القبيل سوف يمكن استيعابه بسهولة من خلال التطبيق المرن للإجراء المتعلق بالتحويلات بين الأبواب الذي أوصت به اللجنة الاستشارية .

٥١ - وقلة الاستفادة من الأموال المرصودة سوف تستمر في فترة السنتين القادمة . وثمة تأخير كبير في تنفيذ مشروع النظام المتكامل للمعلومات الادارية ، الذي كان من شأنه أن يوفر تقديرات دقيقة تستند الى تقييم صحيح لأداء الميزانية ، وأن يكفل الاستخدام الأمثل للموارد . وبسبب هذا التأخير ، يلاحظ أن حالة تنفيذ الأنشطة البرنامجية لن تتحسن قبل عام ١٩٩٤ . وفي حالة بدء هذا المشروع في وقت أكثر تبكيرا ، فإنه كان سيسهل ، من ناحية أخرى ، من التحويلات الكثيرة فيما بين الأبواب ، كما أنه كان سيحسن من استخدام الموارد المتاحة خلال فترة السنتين .

٥٢ - والمنهجية الحالية المتعلقة بقياس معدل النمو في الميزانية البرنامجية تركز على الزيادة الحادثة في النفقات المتكررة ، وهي كثيرا ما تغفل ، بالتالي ، ما يقع من زيادات في النفقات غير المتكررة ، وهذه الزيادات تشكل جزءا كبيرا من الأموال اللازمة للاضطلاع بالجديد من الأنشطة . وفي حالة قياس معدل النمو وفق المنهجية المستخدمة بصفة عامة خارج الأمم المتحدة ، يلاحظ أن هذا المعدل يتسم بالمزيد من الانخفاض في بعض المجالات الهامة مثل السلم والأمن ، والتعاون من أجل التنمية ، والإغاثة في حالات الكوارث . وقطاعات الخدمات المشتركة سوف تنمو ، على النقيض من ذلك ، بمعدل يقل قليلا عن ٣,٦ في المائة ، بدلا من المعدل البالغ ١,٠ في المائة الذي ذكرته الأمانة العامة .

٥٣ - والوظائف الجديدة ، التي يصل عددها الى ٨١ وظيفة ، موزعة عبر جميع أبواب الميزانية ، وإن كانت مركزة في مركز حقوق الانسان ، الذي يقترح من أجله إنشاء ١٧

(السيد سيزاكي ، اليابان)

وظيفة جديدة . ومن ثم ، فإن الأولويات لا يجري تحويلها بوضوح الى تغييرات في مجال التزويد بالموظفين . وينبغي التسليم بأن ذلك الجهد الحميد الذي بذل من أجل تحديد تلك البرامج التي فات أوانها وكذلك من أجل إعادة توزيع الموارد قد أدى الى اقتراح إجراء تخفيضات ضئيلة في أعداد الوظائف بالباب ٩ (الأنشطة القانونية) والباب ١٨ (مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية) والباب ١٥ (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)) .

٥٤ - ومما يبعث على الانزعاج ، ما يلاحظ بشكل عام من افتقار مديري البرامج الى روح المبادرة فيما يتصل بإعادة توزيع الموارد الشحيحة ونقلها لقطاعات أكثر إنتاجية . وفي ضوء المجالات الخمس ذات الأولوية ، التي حددتها الجمعية العامة في القرار ٤٥/٢٥٥ ، يلاحظ أن الأمين العام قد كان بوسعه أن يتصرف على نحو جسور لإبراز الأنشطة التي فات أوانها ولاستخدام الموارد المترتبة على ذلك في تعزيز الأنشطة ذات الأولوية . أما فيما يتصل بحفظ السلم والأمن بصفة خاصة ، فإنه يتعين الاضطلاع بعملية كبيرة من عمليات إعادة توزيع الموظفين والموارد المالية من أجل تعزيز اختصاصات وقدرات الأمانة العامة في مجالات منع الصراعات وتشجيع نزع السلاح .

٥٥ - والمنظمة لن تتمكن في يوم من الأيام من الاستغناء عن الموارد الخارجة عن الميزانية ، حيث يتعذر تمويل كافة أنشطتها من المساهمات المقررة ، وليس هناك ما يدعو الى التقليل من اعتمادها على مثل هذه الموارد . والموارد الخارجة عن الميزانية قد تزايدت جنبا الى جنب مع المساهمات المقررة ، والنظام المالي يخول للأمين العام أن يقبل مساهمات طوعية من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في إطار ظروف معينة . وفي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، قامت الجمعية العامة بوضع مبادئ توجيهية تتصل بتلقي وإدارة المساهمات الطوعية المقدمة لأنشطة بعينها ، ومما يبعث على الارتياح أن هذه المبادئ قد جرى تطبيقها في عمليات حفظ السلم التي اضطلع بها منذ عام ١٩٨٨ . والتجربة المستقاة على هذا النحو ينبغي لها أن تكون أساسا لمعالجة مشكلة استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية ، وذلك في الجمعية العامة . ووفد اليابان يتطلع الى مشاهدة التقرير المناظر للأمين العام في هذا الشأن .

٥٦ - ووفد اليابان يتوقع ، في نهاية الأمر ، أن يكون هناك استمرار في تحديد وحل القضايا المنهجية المختلفة وفقا للتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج

(السيد سيزاكي ، اليابان)

والتنسيق (A/46/16 ، الفقرتان ٤٨ و ٤٩) . ومن المأمول فيه أن تتمكن الامم المتحدة ، استنادا الى برنامج العمل المقترح من قبل لجنة البرنامج والتنسيق ، من وضع منهجية فعالة لإعداد ميزانيتها البرنامجية ، كيما تعكس على نحو مناسب مضمون القرارات الحكومية الدولية والاولويات الجديدة والمغيرة .

٥٧ - السيد الحق (بنغلاديش) : قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ قد جاءت في وقت يشهد فيه العالم تغيرات جذرية ذات أبعاد هائلة إلى جانب بداية عصر جديد من السلم والتعاون . ووفد بنغلاديش يأمل في أن تؤدي الميزانية الجديدة الى تمكين المنظمة من النهوض بأعباء ولايتها ومن الاضطلاع بالواجبات المنوطة بها والتي تتسم بالتوسع والتعقد .

٥٨ - وثمة مشاركة للامين العام ولرئيس اللجنة الاستشارية فيما أعربا عنه من قلق بشأن الازمة المالية للمنظمة ، التي مازالت قائمة رغم تنفيذ الاصلاحات اللازمة وتزايد الثقة في الامم المتحدة ؛ وما من منظمة من المنظمات تستطيع الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال وهي محاطة ببيئة تكتنفها الشكوك والازمات المالية . والتخطيط المالي السليم في الامم المتحدة يقتضي قيام الدول الاعضاء بسداد اشتراكاتها ، على نحو كامل وفي الوقت المناسب ، سواء للميزانية العادية أم لانشطة صيانة السلم .

٥٩ - والميزانية البرنامجية المقترحة من قبل الامين العام تبلغ ٢,٣٦ بليون دولار ، مما يمثل زيادة إجمالية مقدارها ٢٣٨,٩ مليون دولار عن الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين السابقة ، ويتضمن معدل نمو حقيقي يصل الى ٠,٩ في المائة ، أو ما يزيد قليلا عن المعدل الصفري الوارد في مخطط الميزانية . بيد أن المبلغ الإجمالي للموارد المالية المتعلقة بفترة السنتين يتسم بالانخفاض عن التقديرات الاولية المعدلة المقدمة في المخطط ، وذلك عند حسابه بأسعار مماثلة . وثمة تبرير كامل لمعدل النمو الحقيقي المقترح ، وذلك في ضوء المسؤوليات المتزايدة للمنظمة الى جانب ضرورة الاحتفاظ بقدر من المرونة . والموارد التي طلبها الامين العام تعد ، علاوة على ذلك ، موارد أساسية من أجل إنجاز البرامج المقترحة .

(السيد الحق ، بنغلاديش)

٦٠ - وكما ذكر رئيس اللجنة الاستشارية ، ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن العلاقة بين الميزانية ومخططها ، وهي علاقة تخضع لأحكام قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ . ومن الاهمية بمكان ، في نفس الوقت ، توفر المرونة اللازمة في هذه المرحلة المبكرة لعملية الميزنة الجديدة ، والنظر الى المخطط ، لا باعتباره حدا أقصى مطلقا ، بل باعتباره دلالة أولية على حجم الموارد اللازمة .

٦١ - والميزانية البرنامجية المقترحة قد أعطت الأولوية لخمسة من مجالات النشاط الرئيسية : صيانة السلم والأمن الدوليين ؛ والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ؛ والإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ؛ والبيئة ؛ والرقابة الدولية على المخدرات ، ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن المجالين الأولين وثيقا الصلة ببعضهما ، وأن نهاية الحرب الباردة قد أتاحت ظهور احتمالات جديدة للسلم والأمن الدوليين ووضعت الأساس اللازم لقيام الأمم المتحدة بدور أكثر دينامية ونشاطا . ومن المأمول فيه ، علاوة على ذلك ، وفي ضوء استمرار كثير من البلدان النامية في المعاناة من جراء ما هو سائد من بيئة دولية صعبة ، أن يؤدي مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا إلى إعطاء أولوية مناسبة لبرنامج العمل المعني بأقل البلدان نموا للتسعينات .

٦٢ - وفي الوقت الذي توجد فيه بعشرة من أبواب المصروفات ، البالغ عددها ٣٦ بابا بالميزانية البرنامجية المقترحة ، معدلات نمو حقيق تربو على ٣ في المائة ، فإن ثمة معدلات سلبية للنمو الحقيقي مقدمة بالنسبة لثلاثة من الابواب : مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والانشطة القانونية . والتخفيضات المقترحة فيما يتعلق بالبابين الأولين تبعث على الحيرة : فهاتان المنظمتان ينبغي تعزيزهما ، بدلا من تخفيض مواردهما ، وذلك في ضوء ما يضطلعان به من دور هام في مجال التنمية بالبلدان النامية .

٦٣ - والميزانية البرنامجية المقترحة لم تنص على زيادة الموارد المتصلة ببعض البرامج الفرعية ذات الأولوية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في إطار الخطة المتوسطة الأجل . ولجنة البرنامج والتنسيق قد لاحظت أن تنفيذ عدد من البرامج الفرعية ذات الأولوية سوف يتوقف على مدى توفر الموارد الخارجة عن الميزانية . ومن الجدير بالتقدير أن تقوم الأمانة العامة بتوضيح هذا الجانب من جوانب الميزانية .

(السيد الحق ، بنغلاديش)

٦٤ - ومن دواعي الارتياح ما يلاحظ من زيادة المخصص المرصود من أجل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ومن تضمين الميزانية مبلغا غير متكرر مقداره ١٣٢,٥ مليون دولار من أجل إنشاء مكاتب للجان الاقليمية في بانكوك وأديس أبابا وسانتياغو . والموارد التقديرية الخارجة عن الميزانية ، في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة ، تبلغ ٣,٠٨ بليون دولار ، مما يمثل زيادة اسمية عن فترة السنتين السابقة تصل الى ٤,٧ في المائة . وهذه الموارد قد ساعدت في تمويل أنشطة المنظمة ، فمن الملاحظ أن تزايد الموارد الخارجة عن الميزانية قد أدى الى تزايد أثرها بالنسبة للانشطة الممولة من الميزانية العادية . ومن ثم ، فإنه ينبغي الاهتمام بتخصيص الموارد الخارجة عن الميزانية بطريقة تكفل الاحتفاظ بترتيب الأولويات البرنامجية ؛ وكذلك ينبغي زيادة الوضوح فيما يتصل باستعمال وإدارة تلك الموارد . ومطالبات البلدان المانحة بتقديم التقارير والاضطلاع بالمحاسبات قد أدت ، بشكل كبير ، إلى زيادة العبء الإداري والتنظيمي الذي تضطلع به مختلف وحدات الأمانة العامة ، وهذه الانشطة ينبغي بالتالي ترشيدها . كما ينبغي ، بالإضافة الى ذلك ، وضع مبادئ توجيهية سياسية لتحميل الأموال الخارجة عن الميزانية حصة عادلة من تكاليف الدعم .

٦٥ - واللجنة الخامسة قد سنت سابقة نموذجية باعتمادها للميزانية البرنامجية السابقة بتوافق الآراء . ومن المأمول فيه أن تسود نفس روح التفاهم والتعاون هذه في عام ١٩٩١ ؛ ووفد بنغلاديش سيبذل قصاراه من أجل كفالة ذلك .

٦٦ - الآنسة روشيسر (النمسا) : قالت إن هدف الميزانية هو تحقيق البرامج المأذون بها . ومن ثم ، فإن الميزانية يمكن اعتبارها دليلا على رغبة الدول الأعضاء في تنفيذ ما اتخذته من قرارات . وميزانية المنظمة ينبغي وضعها بطريقة تكفل الحفز على تنفيذ كافة أنشطة وولايات الامم المتحدة تنفيذا كاملا . وبناء على تلك الاعتبارات ، دون غيرها ، قام وفد النمسا بإجراء تحليل للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ .

٦٧ - وكما اقترح الأمين العام ، يلاحظ أن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ تبلغ ٣,٣٦ بليون دولار ، مما يمثل معدل نمو حقيقي ، يبلغ ٠,٩ في المائة ، بالنسبة للميزانية السابقة . وفي ضوء معدلات النمو الحقيقي بالعقد

(الانسة روشيسر ، النمسا)

الماضي ، يلاحظ أيضا أن الزيادة المقترحة لا تتضمن إلا تعويضا جزئيا عن الآثار المعاكسة للأزمة المالية الشديدة التي واجهتها المنظمة في عام ١٩٨٦ ؛ والأمم المتحدة سوف يتعين عليها أن تنفق في عام ١٩٩٣ أقل مما أنفقته في عام ١٩٨٣ بالمعدلات الحقيقية . والقيودات المفروضة من جراء هذا الركود كانت أبعد أثرا كذلك ، نظرا لتعاظم مركز ومسؤوليات الأمم المتحدة في جميع الميادين . ومن ثم ، فإن وفد النمسا لا يعترض على المعدل المقترح للنمو الحقيقي ، الذي حق للأمين العام أن يسميه "معدلا متواضعا" ، وهو يرغب في شكر الأمانة العامة على ما اتبعته من نهج معقول .

٦٨ - وفيما يخص توزيع النمو الحقيقي ، يلاحظ أنه مما يبعث على الارتياح أن القطاعات المستفيدة الرئيسية هي تلك القطاعات التي أعطيت لها أولوية عليا والتي تحظى بأهمية لا تنكر : صيانة السلم والأمن الدوليين ؛ والتنمية الاقتصادية بالبلدان النامية ؛ والانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ؛ والبيئة ؛ والرقابة الدولية على المخدرات ؛ وكذلك حماية حقوق الانسان . ومع هذا ، فإن مستوى معدلات نمو البرامج كل على حدة ينبغي النظر اليه ، لا في إطار حصتها المئوية من إجمالي موارد الميزانية فحسب ، بل أيضا في إطار حجم البرامج نفسها ؛ وبالتالي ، فإنه ينبغي إيلاء تلك البرامج التي تحظى بحصة ضئيلة من مجموع موارد الميزانية أولوية عالية نسبيا فيما يتصل بمعدل النمو . وينبغي أن يراعى أن معدلات النمو في المجالات ذات الأولوية العالية تجرى مقابلتها على نحو جزئي بتخفيض مناظر في الانشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية ، كما هو الحال في الباب ٢٢ (الرقابة الدولية على المخدارت) . ومثل هذا التخفيض في التمويل من خارج الميزانية أو في عدد الوظائف ينبغي تعويضه بزيادة مقابلة في الموارد المخصصة في إطار الميزانية العادية .

٦٩ - ورغم أن مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية لا يجري البت فيه أو مراقبته من قبل الجمعية العامة ، فإن تلك الموارد متصلة على نحو هام بالميزانية العادية . وهذه الموارد ، التي تزيد في الوقت الراهن عن ٣ بليون دولار والتي تتجاوز بالتالي المساهمات المقررة ، يجري استخدامها حاليا بشكل مطرد من أجل الانشطة والبرامج المأذون بها من قبل الجمعية العامة وكذلك من أجل الوظائف المناظرة في هذا الصدد . وإذا حدث ، لاي سبب من الاسباب ، أن توقف هذا التمويل ، فإن تلك الانشطة والوظائف ستتعرض بالتالي للإلغاء . ومن ثم ، فإنه ينبغي لفت الانتباه الى وجود برامج هامة ،

(الآنسة روشيسر ، النمسا)

من قبيل البيئة والرقابة الدولية على المخدرات ، تعتمد الى حد كبير على الموارد الخارجة عن الميزانية . واتكال المنظمة على مثل هذا المصدر غير المضمون من مصادر التمويل ، من أجل الاضطلاع بأنشطتها ، من شأنه أن يعرض مصالحها للضرر . وكافة البرامج والانشطة المأذون بها من قبل الجمعية العامة يجب ، بالتالي ، أن تمول من الميزانية العادية ؛ كما أن الجمعية العامة يجب عليها ، علاوة على ذلك ، أن تقوم برصد عملية توزيع جميع البرامج الخارجة عن الميزانية .

٧٠ - وفي تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة (A/46/7) ، اقترحت اللجنة إجراء تخفيضات في تقديرات النفقات يبلغ مجموعها ٤٣,٤ مليون دولار تقريبا ، وبينت (في الفقرتين ٣١ و ٣٢) أن جزءا من هذا التخفيض (١٣,٤٣ مليون دولار) سيعوض عن وفورات متوقعة . ومثل هذا النهج مثير للشكوك ، فهو لا يتضمن تشجيع الامانة العامة على تحقيق وفورات ما ، كما أن المبلغ الفعلي للوفورات النهائية يتعذر التنبؤ به . وبالتالي ، فإن وفد النمسا لا يرى نفسه في وضع يسمح له بأن يؤيد توصية اللجنة الاستشارية التي تطالب بشطب ١٣,٣٤ مليون دولار من مستوى الموارد الشامل . أما فيما يتصل بشطب المبلغ المتبقي ، الذي يناهز ٣٠ مليون دولار ، فإن وفد النمسا سيعلق على ذلك في سياق دراسة الميزانية بابا بابا .

٧١ - والتخفيض المقترح ، البالغ ٤٣,٤ مليون دولار ، سوف يؤدي الى معدل نمو حقيقي سلبي ، وهذا لا يمكن قبوله إذ أنه سيؤثر بشكل ضار على أعمال المنظمة ، كما أنه سيعرض أداء الامم المتحدة في المستقبل للخطر . وهذا التخفيض يعد ، في هذا الصدد ، جديرا بالترحيب لو أن الامانة العامة قد قامت ببيان معدل النمو الحقيقي الذي كان سينشأ في حالة الموافقة على كافة التخفيضات الموصى بها من قبل اللجنة الاستشارية .

٧٢ - والامين العام يقترح زيادة صافية ، تبلغ ٨١ وظيفة ، في جدول الوظائف ، إلى جانب إعادة تصنيف وظيفة واحدة في رتبة أدنى و ٦٠ وظيفة في رتب أعلى . وفي الوقت الذي ينبغي فيه قبول مثل هذه الزيادة في جدول الوظائف ، فإن وفد النمسا لا يوافق على التوزيع المقترح للوظائف قيد النظر .

٧٣ - وثمة إمكانية لبذل مزيد من الجهد بشأن إعادة توزيع الوظائف . وإلغاء ولايات سبق الوفاء بها يتطلب بعضا من الشجاعة ، ومع هذا ، فإن هناك جدوى من قيام الامانة

(الآنسة روشيسر ، النمسا)

العامة بتحديد ماهية البرامج التي انتهت بالفعل تحديدا واضحا . ومن المؤسف ، في هذا الصدد ، أن ثمة وظائف جديدة لم تجر ميزنتها فيما يتصل بمختلف البرامج التي تعاني حتى اليوم من نقص في الموظفين والتي أوليت لها ولايات جديدة . ومن أمثلة ذلك ، مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، الذي لم يتلق موظفين اضافيين في إطار الميزانية العادية ، بل وتعرض لأكثر من هذا ، حيث فقد ست وظائف ممولة من موارد خارجة عن الميزانية .

٧٤ - وهذا الوضع يبعث على بالغ الأسف بصفة خاصة لأن أنشطة الأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي كانت تؤثر بشكل كبير على الدول الأعضاء في الماضي ، وسوف تظل كذلك . وفي ضوء تلك الجهود التي يجري الاضطلاع بها حاليا في جميع أنحاء العالم من أجل تحسين الأحوال الاجتماعية ، يلاحظ أن وفد النمسا يطالب بإعادة النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة بغية تعزيز الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي ، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٩١ ، الذي أيدته لجنة البرنامج والتنسيق .

٧٥ - وكما أوصت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٢ من تقريرها ، ينبغي أن يكون هناك تطبيق أكثر مرونة للإجراء المتعلق بعمليات النقل بين أبواب الميزانية ، إذ أن من شأن هذا أن يمكن الأمانة العامة من الاستجابة بمزيد من السرعة للاحتياجات المتغيرة . ومثل هذه المرونة قد تكون هناك حاجة إليها ، بصفة خاصة ، فيما يتصل بتشغيل مستوى صندوق الطوارئ .

٧٦ - والمنهجية المتعلقة بإعداد الميزانية البرنامجية قد تحسنت ، ومع هذا ، فإن ثمة مجالا للإضطلاع بشأنها بمزيد من الترشيد والتوضيح ، وخاصة فيما يتعلق بالنفقات غير المتكررة وبتحديد معدل النمو الحقيقي . والأمانة العامة يجب عليها أن تواصل جهودها في هذا المضمار . ومن المفيد ، في هذا السبيل ، عقد حلقة دراسية تقنية مخصصة من أجل استعراض مسائل المنهجية ، كما أوصت لجنة البرنامج والتنسيق .

(الآنسة روشيسر ، النمسا)

٧٧ - والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ هي ثاني ميزانية يجري تقديمها في إطار عملية الإصلاح التي باشرتها الجمعية العامة في قرارها ٤١/٢١٣ . ومن ثم ، فإن عملية الميزنة الجديدة يبدو أنها قد تلقت مزيدا من الدعم ، ومن المأمول فيه أن يكون هناك استمرار في عملية الإصلاح .

٧٨ - والمناقشة المتعلقة بالميزانية سوف تظل مناقشة أكاديمية ، إلا إذا حصلت المنظمة بالفعل على كافة الأموال اللازمة في الوقت المناسب . وفي هذا السياق ، يلاحظ أن وفد النمسا يشارك الأمين العام فيما يشعر به من قلق بالغ إزاء خطورة الحالة المالية للمنظمة . ولا يمكن ضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة إلا إذا توفر حل دائم لمشكلة سداد الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الموعد الملائم . ووفد النمسا مستعد للتعاون مع الأمين العام من أجل تهيئة قاعدة مالية سليمة للمنظمة .

٧٩ - السيد فضلي محمود (باكستان) : قال إن وفد باكستان يشارك في مشاعر القلق التي لدى الأمين العام بشأن استمرار الأزمة المالية الخطيرة بالأمم المتحدة في وقت يتسم بحدوث تغييرات في هذا العالم من شأنها أن تمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور أكثر دينامية ونشاطا ، وهو يؤيد ما طلبه من التفويض باعتمادات ميزنة كافية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ من أجل تمكين المنظمة من التنفيذ الفعال لجميع البرامج المأذون بها من قبل الجمعية العامة .

٨٠ - وفي الوقت الذي تقوم فيه الدول الأعضاء بتسليط الضوء على ضرورة توفير موارد كافية ، فإنه يجب عليها أن تلتزم بالاقتصاد خلال فترة من فترات التقشف ونقص النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم . ومعدلا النمو الإسمي والحقيقي المقترحان (١٠,٧ في المائة و ٠,٩ في المائة ، على التوالي) لا يجوز لهما أن يُضعفا من التزام الدول الأعضاء بمعدل نمو صفري . وفي هذا الصدد ، ينبغي للأمانة العامة أن تقوم بفحص واستعراض ما وصفته من اسقاطات ، وأن تقترح من التخفيضات ما يمكن الاضطلاع به دون التأثير على الأهداف الأساسية للبرامج التي أذنت بها الجمعية العامة .

٨١ - وإضافة ٨١ وظيفة الى جدول الوظائف تمثل واحدا من العوامل الثلاثة التي أدت الى وجود معدل نمو حقيقي يبلغ ٠,٩ في المائة . وعند إجراء عملية حسابية بسيطة ، يتبين أن تكلفة الوحدة فيما يتعلق بالوظائف الجديدة تناهز ٠٠٠ ١١٣ دولار ، مما

(السيد فضلي محمود ، باكستان)

يثير التساؤل عن مدى الضرورة الحقيقية لهذه النفقات . وثمة ٦٧ وظيفة أيضا تجري حاليا إعادة تصنيفها بتكلفة تقديرية تبلغ ٥٠٠ ٧١٨ ٢ دولار ، مما يعني حدوث زيادة تقرب من ٥٧٦ ٤٠ دولار بالنسبة للوظيفة الواحدة . وهذا المبلغ ينبغي أن يعاد النظر فيه ، كما ينبغي إرجاء بعض طلبات إعادة التصنيف الى سنة الميزانية القادمة . وإدخال مفهوم إعادة تصنيف الوظائف كان يستهدف ، على نحو جزئي ، تقليص اتجاه مديري البرامج نحو رفع مستوى الوظائف من خلال تأكيد "قيمتها الحقيقية" للمنظمة وبرامجها . وزيادة الاعتمادات المقترحة تلغي بالتالي الهدف المنشود من إعادة التصنيف . ووفد باكستان يرحب بتقديم احصاءات عن عدد الوظائف التي أعيد تصنيفها الى رتب أعلى أو أدنى خلال فترات السنتين الثلاث الماضية ، سواء في الفئة الفنية أو في فئة الخدمات العامة ، وفي إطار الميزانية العادية أو الأموال الخارجة عن الميزانية ، الى جانب عرض بيان بالتكاليف أو الوفورات المترتبة على ذلك .

٨٢ - وخدمات الدعم المشتركة قد استهلكت جزءا كبيرا من الاحتياجات من الموارد ، وذلك النقيض مما كان مخصصا من أجل التعاون الدولي والاقليمي لأغراض التنمية . وهذا القطاع يحتاج أيضا الى نظرة بالغة التأني . ومن الجدير بالتأييد ، في هذا السياق ، ما لاحظه ممثل اندونيسيا بشأن تخصيص الموارد اللازمة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . فاللجان الاقليمية قد قامت ، وسوف تواصل القيام ، بدور هام في مجال التنمية ، وينبغي لها أن تنال من دعم الميزنة ما يكفي للاضطلاع بالمهام المنوطة بها . والموارد الخارجة عن الميزانية لا يجوز لها أن تصبح بديلا لتقديم مساندة ملائمة من الميزانية العادية للمنظمة .

٨٣ - وثمة شعور بالارتياح إزاء تحديد خمسة مجالات من المجالات ذات الأولوية ، وهي : صيانة السلم والأمن الدوليين ، والتنمية الاقتصادية بالبلدان النامية ، والانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، والبيئة ، والمراقبة الدولية على المخدرات . بيد أن هناك شعورا بالانزعاج لما لوحظ من انخفاض رقم المخصصات من الموارد من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين ، فيما يتعلق بفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، عن الاعتماد المنقح الذي رصد من أجل هذه الأنشطة في فترة السنتين السابقة . وثمة حاجة الى التأكيد بأن هذا الانخفاض لن يؤثر على عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الوقت الراهن .

(السيد فضلي محمود ، باكستان)

٨٤ - والتطورات الايجابية الاخيرة في العلاقات الدولية قد عززت من دور الامم المتحدة في العالم ، ولاسيما فيما يتصل بصيانة السلم والامن الدوليين وبالتقدم الاقتصادي . ومن ثم ، فإن الامين العام يجب أن يظل مستعدا للقيام ، في غضون فترة قصيرة من إخطاره بأمر ما ، باتخاذ اجراءات فورية وعاجلة ؛ ومن الواجب عليه بالتالي أن يطالب بإدراج اعتمادات لصناديق الطوارئ .

٨٥ - ورئيس اللجنة الاستشارية قد أشار ، في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ، الى أن الإدلاء ببيانات عامة بشأن "الالتزام بمزيد من المرونة" ، دون توخي مزيد من التحديد ، ليس في صالح الامانة العامة أو الدول الاعضاء . وممثلو الامانة العامة عليهم أن يذكروا ، بوضوح ، كافة العناصر التي تتطلب ، في نظرهم ، "مزيدا من المرونة" ، وذلك لتمكين اللجنة الخامسة من دراسة المسألة في إطار منظورها الصحيح .

٨٦ - ورئيس اللجنة الاستشارية قد قال أيضا إنه كانت هناك دائما وفورات ما في نهاية الميزانية المعتمدة لفترة سنتين . وهذا يعني أن ثمة ثغرة قائمة بين النفقات المتكبدة بالفعل وبين المبالغ المخصصة لمختلف البرامج . كما أن هذا ينم عن وجود تأخيرات ما في تنفيذ البرامج ؛ وهذه التأخيرات ينبغي معالجتها من أجل التمكن من استخدام الاموال المخصصة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة . ووفد باكستان يؤكد مرة أخرى ضرورة التمسك بالانضباط المالي ، مع القيام ، في نفس الوقت ، بكفالة توزيع الموارد على النحو الواجب إلى جانب استخدامها على أمثل وجه ممكن .

٨٧ - السيد غريغ (استراليا) : تحدث باسم كندا ونيوزيلندا واستراليا ، فقال إن مجموع مساهمات هذه البلدان يشكل قرابة ٥ في المائة من الميزانية العادية ، وأنها تضطلع دائما بالسداد في الوقت المناسب .

٨٨ - والوفود الثلاثة تؤيد تطبيق مبدأ عدم وجود نمو حقيقي بكافة ميزانيات منظومة الامم المتحدة ؛ وهي تدرك أيضا أن هذه الميزانيات لا تعد ملزمة ، مع هذا ، وأن ثمة حاجة إلى اتباع نهج دينامي يسمح بتوفير قدر من المرونة ، إلى جانب فتح المجال أمام الامين العام كي يضطلع بإدراج مقترحات تمويلية بالنسبة للبرامج المأذون بها في وقت متأخر . وهذا يثير تلك القضية المعقدة المتصلة بالعلاقة بين المخطط والمستوى المقترح للميزانية . وعند قيام الامين العام بتقديم المخطط ، كان لديه

(السيد غريغ ، استراليا)

إسقاط لمعدل النمو الحقيقي عند نسبة صفر في المائة (A/45/369 ، الفقرة ١٥) ، كما أنه قد ذكر أن التخفيضات الكبيرة في الاحتياجات من الموارد المتعلقة بناميبيا تعني إمكانية تمويل أنشطة أخرى كثيرة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ . ومن الواضح أن هذا الامر لم يلفت انتباه من يعتقدون ، فيما يبدو ، أن برنامج عمل المنظمة ينبغي أن يبقى دون تغيير ، وأن البرامج لابد لها ، بمجرد اعتمادها ، أن تنفذ فيما تبقى من وقت . وإذ أريد للامم المتحدة أن تكون منظمة دينامية تتكفل بالفعل بالاستجابة لمطالب التسعينات ، فإنه يتعين عليها أيضا أن توقف كثيرا من الانشطة القديمة التي لم تعد تخدم مصالح الدول الاعضاء أو المجتمع الدولي . ومعدل النمو المقترح في الوقت الراهن يثير الشكوك حول مدى أهمية مخطط عملية الميزنة . وينبغي أن يراعى أن الهدف الاساسي من عملية الميزانية المنقحة هو تعزيز ثقة الدول الاعضاء في الميزانية العادية ودعمها لها . ومن الضروري كذلك أن تستحدث آليات أكثر تطورا لنقل الموارد من البرامج التي فات أوانها أو التي أصبحت عديمة الفعالية إلى أنشطة تتسم بالجدّة أو بمزيد من الاولوية . وعند النظر في مدى المرونة الاضافية التي يتعين توفيرها لدى الامانة العامة ، فيما يتصل بإعادة توزيع الاموال التي سبق رصدها ، يجب على الجمعية العامة أن تنظر بتأن فيما إذا كان ينبغي ، أو لا ينبغي ، للقرارات المتعلقة بالبرامج الجديدة أن تُملي هيكلا محددا لتنفيذ هذه البرامج من وضع الامانة العامة . ومن الواجب أن يُعطى الامين العام مزيدا من الحرية في إناطة المسؤولية على النحو الذي يراه مناسبا .

٨٩ - ومشكلة الترفيع التدريجي للدرجات الوظيفية مازالت تبعث على القلق . والامين العام قد اقترح إعادة تصنيف ما لا يقل عن ٦٠ وظيفة إلى رتب أعلى فيما يتصل بفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ؛ والتكلفة التقديرية لحالات إعادة التصنيف هذه - التي تناهز ٣ مليون دولار - تشكل عنصرا هاما في معدل النمو الحقيقي المقترح . وبعض هذه الحالات له ما يبرره ولكن الكثير منها لا مبرر له . ووفود استراليا وكندا ونيوزيلندا تشعر بقلق خاص لان عملية إعادة التصنيف يجري استخدامها من أجل تفادي الاضطلاع بعملية ترقية صريحة . وهذه الوفود تؤيد منح مزيد من المرونة للامين العام ، فيما يتصل بإدارة المنظمة ، ورغم هذا ، فإنه ينبغي توفر الثقة في قدرة المديرين على العمل بشكل يتسم بالمسؤولية . والاستمرار في عملية إعادة التصنيف إلى رتب أعلى يقوض من هذه الثقة .

٩٠ - وهذه الوفود تشعر بخيبة الامل إزاء ما هو واضح من عدم وجود ربحية مترتبة على ما تحقق من كفاءة ، على النحو الذي أشارت اليه اللجنة الاستشارية في الفقرة ٤٥

(السيد غريفث ، استراليا)

من تقريرها . والامانة العامة يجب عليها أن تثبت ، في المستقبل ، أن لديها مزيدا من القدرة على التحرك في نفس اتجاه مستويات الاداء بالقطاع الخاص ، وذلك بتقديم وفورات وظيفية تعكس تلك المكاسب الانتاجية المترتبة على تطبيق التكنولوجيات الجديدة . وإذا لم تكن هناك مكاسب من هذا القبيل ، فلا بد إذن من التشكك في مدى الحاجة إلى تحمل مصروفات رأسمالية ما من أجل الابتكارات التكنولوجية .

٩١ - ومن الملاحظ ، في نفس الوقت ، أن الأزمة المالية للمنظمة مازالت مستمرة ، وأن الجهود الرامية إلى زيادة كفاءة وفعالية الامم المتحدة لن تأتي أكلها إلا إذا قامت الدول الاعضاء في الوقت المناسب بسداد كامل مساهماتها .

٩٢ - والنظام الحالي المستخدم في حساب معدل النمو الحقيقي باعث على البلبلة ، بل ومضلل أيضا . والرقم الذي يقدمه الامين العام كل سنتين ليس رقما حقيقيا على الإطلاق . والوقت قد حان ، كما ذكر رئيس اللجنة الاستشارية ، إلى نبذ مفهوم التكاليف غير المتكررة عند حساب النمو الحقيقي . والمقارنة يجب أن تجري بين رقم إجمالي دقيق وبين رقم إجمالي آخر مماثل من فترة السنتين السابقة . وزيادة الوضوح من شأنها تيسير الاتفاق فيما بين الدول الاعضاء . فوزراء الخزانة والمالية سوف يتوفر لديهم في هذه الحالة مزيد من الثقة في عملية الحساب ، كما أنهم سيكونون في وضع أفضل فيما يتصل بتخطيط المخصصات المقبلة . ومن أجل التوصل إلى موقف مماثل ومناسب للموقف السائد لدى الحكومات الوطنية ، يتعين أيضا ، بالطبع ، تناول مشكلة الزيادات الكبيرة النطاق المترتبة على تقلبات العملات وأسعار الصرف . وقد تطالب الأمانة العامة في نفس الوقت ، في الدورة الحالية ، بوضع منهجية جديدة لحساب النمو في الميزانية من شأنها أن تستبعد مفهوم التكاليف غير المتكررة .

٩٣ - والميزانية البرنامجية المتعلقة بفترة السنتين الحالية تمثل أو خطوة في مجال تنفيذ الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ، التي طولبت الامانة العامة بالوفاء بأهدافها العامة والمحددة . والامانة العامة يجب عليها أن ترصد خطة الاداء لديها ، على نحو مستمر ، من أجل التأكد من اتسامها بالفعالية والكفاءة ، وإن كانت أهداف هذا الرصد لن تتحقق في حالة ما إذا كان الغرض الوحيد منه هو تقديم تقرير إلى الجمعية العامة .

(السيد غريغ ، استراليا)

٩٤ - ووفود استراليا وكندا ونيوزيلندا تؤيد منح الامانة العامة مزيدا من المرونة في إدارة مواردها ، ولكنها ترى أنه يتعين على الامانة أن تقوم بشكل مستمر باستعراض أدائها من أجل تكوين رأي في وقت مبكر بشأن نوعية وفعالية البرامج ، بغية تحسين ادارتها . ومن الضروري ، بصفة خاصة ، أن ينظر في النواتج في ضوء أهداف الخطة ، وذلك عند التفكير في استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية .

٩٥ - وأثر التمويل الخارج عن الميزانية ، فيما يتعلق بالانشطة الممولة في إطار الميزانية البرنامجية ، بحاجة إلى رصد دقيق . كما أن الاتجاه نحو استيعاب المصروفات الخارجة عن الميزانية في الميزانية العادية يشكل اتجاها يبعث على القلق . ومن الواجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين هذين العنصرين ، كما يجب توزيع التكاليف تبعا لذلك .

٩٦ - ووفود استراليا وكندا ونيوزيلندا توافق ، من حيث المبدأ ، على مقترحات الامين العام ، بصيغتها المنقحة على يد اللجنة الاستشارية ، ولكنها لا تتفق في الرأي مع من يقترحون قبول الاقتراحات المبدئية المقدمة من الامانة العامة دون أي تعديل . والوفود غير ملتزمة بقبول رأي اللجنة الاستشارية ، وإن كان يجب عليها أن تحترمها في حد ذاتها ؛ كما يجب عليها أيضا ألا يغيب عن بالها أنها تتعامل مع تقديرات للنفقات يمكن أن تتعرض للتنقيح أثناء فترة السنتين . وقدرة اللجنة الاستشارية على تحديد وفورات تبلغ ٤٣ مليون دولار ، دون صعوبة تذكر ، يشير إلى أنه مازال هناك مجال كبير لتحقيق مزيد من الوفورات . ومن الجدير بالذكر أنه مازال هناك ما يزيد عن ٢٠ مليون دولار من الارصدة المنقوصة الاستخدام ، وذلك في أساس الميزانية ، ومن شأن هذا أن يمكن الامانة العامة ، كما قالت اللجنة الاستشارية من استيعاب نفقات اضافية كبيرة خلال فترة السنتين القادمة .

٩٧ - السيد خوم (الكاميرون) : قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ينبغي النظر فيها في ضوء الازمة المالية الخطيرة التي تواجه الامم المتحدة وغالبية بلدان العالم الثالث . وهذا له أهمية لان الانصبة المقررة في ميزانية الامم المتحدة تعد ملزمة بالنسبة لكافة الدول الاعضاء بمجرد الموافقة على البرامج التي سيجري تنفيذها ، وكذلك لان عجز الدول الاعضاء على سداد ما عليها من مستحقات في الوقت المناسب من شأنه أن يفاقم من الحالة المالية للمنظمة وأن يعوق تنفيذ برامجها .

(السيد خوم ، الكاميرون)

٩٨ - وفي ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، بلغ مجموع الانصبة غير المسددة ٧٢٣,٥ مليون دولار ، مما يزيد عن ثلاثة أرباع المبلغ المستحق الاداء في عام ١٩٩١ . وهذه الحالة انعكاس جزئي للوضع المالي المتردي الذي يكتنف بعضا من الدول الاعضاء . ووفد الكاميرون يأمل ، في ضوء الصورة المحسّنة الراهنة للامم المتحدة ، أن تستعد الدول الاعضاء ، التي كانت ممسكة عن دفع اشتراكاتها لاسباب لا تتعلق بالعقوبات المالية ، للإفراج عن هذه الاموال ، التي توجد حاجة ماسة إليها ، وأن تساهم بالمزيد كذلك في الميزانية العادية للمنظمة عن الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ .

٩٩ - ومما يبعث على الارتياح أن أولويات الميزانية البرنامجية المقترحة تتضمن التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية والانتعاش الاقتصادي والتنمية بافريقيا إلى جانب تنفيذ برنامج جديد بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، ومع هذا ، فإن ثمة شعورا بالاسف لأن مركز الاولوية المعطى لهذه الانشطة لم ينعكس في إدخال زيادة كبيرة على الاموال المخصصة لها في الميزانية المقترحة .

١٠٠ - والإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩١ ، لم يأت حتى الآن بنتيجة ما ، مما يرجع إلى عدم وجود بيئة دولية داعمة للإصلاحات الاقتصادية المحلية التي تضطلع بها البلدان النامية اليوم . ووفد الكاميرون قد أحاط علما مع الاسف بالمعدلين السلبيين للنمو الحقيقي في المابين ١٥ و ١٨ (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، عل التوالي) من الميزانية البرنامجية المقترحة ، وينبغي توفير موارد مناسبة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ومن الجدير بالمزيد من الترحيب ، في هذا الشأن ، تلك التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/46/16) .

١٠١ - ووفد الكاميرون يرحّب بالجهود المبذولة من أجل تعزيز برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات ، الذي يوجد مقره في فيينا . وهو يود أيضا أن يكون هناك تعزيز لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، في سياق استعراض الاداء الإداري لمختلف الإدارات التي تضطلع بولايات ذات صلة بقضايا التنمية الاجتماعية في العالم . وتعزيز هذا المركز يتسم بأهمية خاصة لانه يضم شعبة النهوض بالمرأة ، التي ستتولى الإعداد لعام ١٩٩٤ ، المسمى السنة الدولية للاسرة ، وكذلك للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة ، وهذه الشعبة صغيرة جدا .

(السيد خوم ، الكاميرون)

١٠٢ - ووفد الكاميرون على اقتناع تام بأن زيادة الموارد المخصصة لتمويل البرامج ذات الأولوية يمكن الاضطلاع بها عن طريق عملية إعادة التوزيع مع الإلغاء التدريجي للأنشطة التي فات أوانها . والأمين العام ينبغي أن يطالب بالتماس الوسائل المناسبة للتعزيز من نقل الموارد بين أبواب الميزانية .

١٠٣ - والتمويل الخارج عن الميزانية للبرامج من خلال المساهمات الطوعية ، الذي تزايدت أهمية في السنوات الأخيرة ، لا يمكن أن يكون حلا للمشاكل المالية للمنظمة . فهذا الترتيب قد أتاح الفرصة أمام البلدان التطوعية المانحة كيما تتدخل في الإدارة اليومية للمنظمة ولوكالاتها المستفيدة . ومن ثم ، فقد كان هناك اتجاه نحو تأييد الفكرة القائلة بأن يستند تمويل أنشطة المنظمة إلى المساهمات الطوعية وحدها . بيد أن ثمة صعوبة دائما في الاختيار بين أمرين سيئين .

١٠٤ - ومن المؤسف أن صندوق رأس المال العامل بالمنظمة لم يعد كافيا . وهذا الصندوق ينبغي زيادة موارده كما قال الأمين العام ، رغم أن بعض الدول الأعضاء قد تستغل هذه الزيادة في تجنُّب سداد ما عليها من مستحقات . وينبغي التذكير أيضا بأن الزيادة في هذا الصندوق ليست سوى حلا جزئيا للأزمة المالية للمنظمة ، حيث أنه قد أصبح من الواضح على نحو مطرد أن غالبية الدول الأعضاء عاجزة عن سداد ما هو مقرر عليها من مستحقات وذلك في الوقت المناسب ، أو في أي وقت كان . ومن المصادر المحتملة لتمويل هذه الزيادة ، نقل الأموال غير المنفقة التي ما زالت متبقية من ميزانيات فترات السنتين .

١٠٥ - السيد الديب (مصر) : قال إن الرقم الإجمالي الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة يبدو معقولا ، في ضوء مختلف المهام المنوطة بالأمم المتحدة في إطار النظام الدولي الجديد . ومن المفهوم أن الهدف المنشود كان يتمثل في الاحتفاظ بمعدل نمو صفري ، ولكن المعدل البالغ ٠,٩ في المائة الذي اقترحه الأمين العام فيما يتعلق بفترة السنتين يعد متوازنا إلى حد كبير ، من الناحية العملية ، في ضوء الحالة الدولية الراهنة . ووفد مصر يؤيد الميزانية البرنامجية المقترحة بغية تعزيز إنتاجية وكفاءة أنشطة الأمم المتحدة .

(السيد الديب ، مصر)

١٠٦ - وفي معرض التعليق على تحديد الأولويات في الميزانية البرنامجية المقترحة ، يلاحظ أن اللجنة الاستشارية قد أوصت ، في تقريرها ، بإجراء تخفيض يبلغ ٦٠٠ ١٦ دولار في التقديرات المتعلقة بالباب ١١ ألف (مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي) . ولا يجوز الاضطلاع بتخفيض من أي نوع في هذا الباب ، في ظل الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وهي حالة تتطلب دعما دوليا متزايدا . ومن دواعي السرور ، ما لوحظ من أن اللجنة الاستشارية قد وافقت على تقديرات الأمين العام المتصلة بالباب ٢٣ ألف (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) . وثمة أهمية لتأييد أنشطة التدريب اللغوي في مجال اللغات الرسمية الأربع باللجنة . ومن الواجب أيضا على الجمعية العامة أن تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقديم موارد كافية لدعم عملية التكامل الاقتصادي ولتمكين نظام المعلومات والوثائق لعموم افريقيا من العمل على النحو الواجب . وثمة أهمية كذلك لتطوير أنشطة المعهد الافريقي للتخطيط والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وأعمال هذا المعهد في مجال التدريب ، وخاصة تدريب رعايا الدول الافريقية .

١٠٧ - وفيما يخص المرافق وأعمال التشييد في افريقيا ، ينبغي مراعاة الجزء العاشر من قرار الجمعية العامة ٣٤٨/٤٥ المتعلق بتشييد مرافق إضافية للمؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لافريقيا بأديس أبابا . ويجب النظر ، في هذه الدورة ، في تقرير الأمين العام بشأن خدمات الترجمة التحريرية والشفوية بجميع اللغات الرسمية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، الذي طولب به في القرار ٣٤٨/٤٥ باء . أما فيما يتصل بناميبيا ، فإنه يتعين تنفيذ أحكام القرار ٣٤٨/٤٥ باء ، وكذلك يتعين على الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن التدابير التكميلية ، وذلك على النحو المطلوب في القرار ٣٤٣/٤٤ . وثمة أهمية خاصة لتطبيق أحكام ذلك القرار المتصلة بالقيام بشكل منتظم بإضفاء الطابع الاقليمي على البرامج والأنشطة المتصلة بناميبيا . ونفس الوضع ينطبق على تمويل برنامج المنح الدراسية للطلاب الناميبيين .

١٠٨ - والمسائل المتصلة بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لها أهمية فائقة ، وذلك في ضوء ذلك الأسلوب الكفء الذي تؤدي به الوكالة واجباتها فيما يتصل بمساعدة الشعب الفلسطيني . وأعمال الوكالة ضرورية وجديرة بالدعم ، ولكنها لا تعد بديلا ، مع هذا ، لإيجاد حل عادل دائم لمشاكل المنطقة ، مما سوف يحسن من الاحتمالات المتصلة بالسلم والأمن الدوليين . وبشأن

(السيد الديب ، مصر)

المعلومات الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة وفي تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل الانشطة في الاراضي المحتلة يلاحظ أن وفد مصر يسلم بالاهمية الكبيرة للتبرعات ، ولكنه لا يرى أن هذه التبرعات يمكن لها أن تكون بديلا عن زيادة اهتمام الامم المتحدة بإيجاد حل للحالة الحرجة التي تكتنف الشعب الفلسطيني . وقرار الجمعية العامة ٣٣٣١ (د - ٢٩) ينص على تمويل المصروفات اللازمة لدفع مرتبات الموظفين العاملين لدى الاونروا من الميزانية العادية للامم المتحدة . وتوصية اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض مقداره ٤٠٠ ٦٠٠ دولار لا مبرر لها ، ومن الواجب الموافقة على المبلغ الذي اقترحه الامين العام بالكامل .

١٠٩ - وفي النهاية ، وفيما يتصل بالباب ٣٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة (عمليات الإغاثة في حالات الكوارث) ، يلاحظ أن وفد مصر يرى أن الجمعية العامة ينبغي لها ، وفقا للقرار ٣٣٦/٤٤ المتعلق بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، أن تعتمد كامل المبلغ الوارد في التقديرات المقترحة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥